

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/91
10 December 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية

الدورة الثانية عشرة

جنيف، ٧-٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير مرحلي عن تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها والتوصيات التي خلصت إليها اللجنة منذ الأونكتاد الحادي عشر

مذكورة من إعداد أمانة الأونكتاد*

موجز تنفيذي

وفقاً للفقرة ١٠ من المبادئ التوجيهية المتعلقة بأداء آلية الأونكتاد الحكومية الدولية، التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في دورته الاستثنائية التاسعة عشرة، المعقودة في بانكوك في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢، تقدم أمانة الأونكتاد طيه تقريراً مرحلياً عن تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها المقدمة إلى الأمانة والتي اعتمدها لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية منذ الأونكتاد الحادي عشر. ويشير النص المكتوب بالبنط المائل إلى التوصيات والاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها اللجنة في دورتها التاسعة (من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥)، بينما يشير النص المكتوب بالبنط المائل العريض إلى الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدها اللجنة في دورتها الحادية عشرة (من ١٩ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧)^(١).

* قُدمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه بسبب حدوث تأخير في تجهيزها.

(١) لم تعتمد اللجنة أي توصيات في دورتها العاشرة (من ٦ إلى ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦).

أولاً - التجارة وأهداف إعلان الألفية

"بالنظر إلى مساهمة الأونكتاد في تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، ومساهمته في الاستعراض الشامل لذلك الإعلان في عام ٢٠٠٥، توصي اللجنة بأن يقوم الأونكتاد بما يلي:

(أ) أن يعزز إدماج التنمية في صلب التجارة الدولية والمفاوضات التجارية، ولا سيما مفاوضات الدوحة، عن طريق أعماله في مجال تحقيق توافق الآراء، والدراسات التحليلية، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات، وفقاً للولاية المنصوص عليها في توافق آراء ساو باولو؛

(ب) أن يسهم في الأعمال التحضيرية للجلسة العامة الرفيعة المستوى التي ستعقدها الجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ لاستعراض التقدم المحرز من حيث الوفاء بالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ولا سيما ما يتعلق بدور التجارة والمفاوضات التجارية في تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية؛ و

(ج) أن يدعم الجهود المبذولة في البلدان النامية لبناء القدرات في مجال صياغة السياسات العامة التجارية، والمفاوضات التجارية، بما فيها المفاوضات المتصلة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وفي مجال السلع الأساسية، على النحو المنصوص عليه في توافق آراء ساو باولو (الفقرة ٩٥). وينبغي أيضاً أن يعزز الأونكتاد المساعدة التقنية المقدمة لمعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وفقاً للفقرة ٦٦ من توافق آراء ساو باولو". (TD/B/COM.1/73، الفقرة ٢)

"ومن بين الأولويات ترويج التجارة التي تخدم النمو والتنمية وتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً تحقيقاً تاماً وفي الوقت المحدد بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية. لذا ترحب اللجنة باستئناف مفاوضات الدوحة مؤخراً وتأمل أن يعمل جميع المعنيين على إحراز نتيجة طموحة ومتوازنة وشاملة ومتوخية للتنمية. وتظل التحديات المرتبطة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وبما بعد الانضمام إليها تمثل اعتبارات هامة أيضاً، وتطلب اللجنة إلى الأونكتاد مواصلة عمله في هذا المضمار. وتوافق اللجنة على ضرورة استمرار الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تعزيز مشاركتها المستنيرة والفعالة في المفاوضات التجارية وفي اتفاقات التجارة الإقليمية". (TD/B/COM.1/88، الفقرة ٣)

"وتشير اللجنة إلى ما يمكن أن يقدمه الأونكتاد من مساهمة في متابعة أهم مؤتمرات الأمم المتحدة بما فيها توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية". (TD/B/COM.1/88، الفقرة ١٤)

١- الإجراء. عززت أمانة الأونكتاد وعي وفهم البلدان النامية (لا سيما أقل البلدان نمواً) والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فيما يتعلق بإسهام التجارة الدولية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فوضعت الأساس لرسم السياسات وإجراء المفاوضات في مجالي التجارة والتنمية بطريقة أكثر استنارة ومراعاة لمصالح الفقراء. وعززت هذه الأنشطة المعارف والمهارات المتصلة باستخدام التجارة كأداة للنمو الاقتصادي والتنمية. وكانت

الحالات المحددة التي عولجت من خلال تنفيذ مشروع ممول من حساب التنمية ويتعلق بالتجارة والأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك من خلال تنظيم حلقات دراسية إقليمية، تشمل إجراء مفاوضات في منظمة التجارة العالمية بشأن السلع والخدمات البيئية، والتدابير غير التعريفية التي تؤثر في التجارة في السلع البيئية، والزراعة العضوية وفرص إنتاج السلع الأساسية والتجارة فيها في إطار تعزيز الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما بالنسبة للبلدان الأفريقية.

٢- وتضمنت الوثائق الأساسية التي أعدت ما يلي: استعراضات تطورات برنامج عمل ما بعد الدوحة التي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية، بوصفها الأساس الرئيسي للاستعراضات السنوية التي يجريها مجلس التجارة والتنمية بشأن هذا الموضوع؛ وإعداد التقارير المتعلقة بالتجارة الدولية والتنمية التي يقدمها الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة، فضلاً عن تحليلات السياسات المتعلقة بالنظام التجاري الدولي والمفاوضات، التي تستخدم في تقارير إدارات الأمم المتحدة عن متابعة إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري، ودراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم والحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٧؛ والدراسات التقنية المتعلقة بموضوعي التجارة الدولية والمفاوضات التجارية؛ والوثائق التي أعدت للجنة ذاتها؛ والتقارير عن الاجتماعات التي عقدتها مختلف هيئات منظمة التجارة العالمية والمساهمات التي قدمت في هذه الاجتماعات.

٣- والأونكتاد عضو في الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وقد أسهم ببيانات وتحليلات في تحديث ما يتصل من هذه المؤشرات بالوصول إلى الأسواق، وتحديدًا المؤشر ٣٨ (نسبة الواردات المعفاة من الرسوم الجمركية من إجمالي واردات البلدان المتقدمة من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً)، والمؤشر ٣٩ (متوسط التعريفات التي تفرضها البلدان المتقدمة على واردات المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس من البلدان النامية). وأعد الفريق التقرير المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية لعامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ والتقرير السنوي الذي يقدمه الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة عن تنفيذ إعلان الألفية.

٤- وقامت أمانة الأونكتاد في إطار بحوثها بتحليل ما يلي: (أ) الآثار المترتبة على المسائل التعريفية وغير التعريفية فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق غير الزراعية والمفاوضات الزراعية؛ (ب) العلاقة بين التجارة والحد من الفقر والتنمية، مع التركيز على أقل البلدان نمواً؛ (ج) آثار اتفاقات التجارة على عمليات التكيف الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية؛ و(د) عمليات التفاعل بين العوامل المؤثرة في التجارة والتنمية البشرية، التي حللها الأونكتاد عن طريق وضع مؤشر للتجارة والتنمية. وعُُمِّمت الاستنتاجات على واضعي السياسات عن طريق عدة وسائل منها، حلقات العمل وشبكة الإنترنت. وقُدِّم الدعم في مجال بناء القدرات إلى المفاوضين التجاريين وواضعي السياسات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في البلدان النامية. كما سُلِّط الضوء على الأهداف الإنمائية للألفية في إطار دعم الأونكتاد لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية التي عقدتها منظمة التجارة العالمية، ودمج مسائل التجارة في التجارة الوطنية والعمليات الإنمائية الأوسع نطاقاً، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتجارة البيولوجية وسياسة المنافسة. ومتابعةً للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، عُقدت اجتماعات وطنية ودولية تناولت البُعد الإنمائي لجولة الدوحة. وعُززت عمليات الحوار بين الجهات الوطنية صاحبة المصلحة بشأن مفاوضات الدوحة ووضع استراتيجيات تجارية قطاعية تراعي مصالح الفقراء. وعلى سبيل المثال، أدى المشروع المشترك بين الأونكتاد ووزارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة والهند والمتعلق

بالاستراتيجيات والاستعداد للتجارة والعملية في الهند إلى تعزيز هذا النوع من الحوار والاستراتيجيات بغية الاستفادة من الفرص التجارية الناشئة، وعلى وجه التحديد في قطاعات الزراعة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمنسوجات وفي القطاع البحري.

٥ - كما نظمت الأمانة اجتماعات تتعلق بالمعونة من أجل التجارة أو قامت بالمشاركة في اجتماعات من هذا القبيل، بما في ذلك مؤتمر المعونة من أجل التجارة الذي عُقد في جنيف بالتعاون مع أمانة الكومنولث^(٢)، وساعد ذلك في تهيئة البلدان للمشاركة في مداولات فرقة العمل المعنية بالمعونة من أجل التجارة، التابعة لمنظمة التجارة العالمية. ويعكف الأونكتاد على إعداد مطبوع هام في مجال المعونة من أجل التجارة بالتعاون مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجامعة الأمم المتحدة. وسيخضع ذلك للمناقشة في اجتماع تمهيدي للأونكتاد الثاني عشر يعقد بشأن المعونة من أجل التنمية، في تايلند في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بغية اقتراح السبل المستقبلية لتنفيذ الجوانب العالمية والإقليمية للمعونة من أجل التجارة.

٦ - وواصلت نخبة من البلدان الأفريقية الاستفادة من البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية، وتطوير أنشطة بناء القدرات المؤسسية المتصلة بالتجارة والتأهب لمفاوضات الدوحة. كما حددت البلدان الأفريقية مصالحها المشتركة في مفاوضات الدوحة والمفاوضات المتعلقة باتفاقات الشراكة الاقتصادية بين مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ وبين الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال برنامج إقليمي لتنمية القدرات التجارية دعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧ - واضطلعت الأمانة كذلك بما يلي: إيفاد عدد كبير من البعثات الاستشارية والتقنية إلى البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، وإلى مؤسساتها الإقليمية فيما يتعلق بجولة الدوحة، والمفاوضات التجارية بين مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي والمفاوضات التجارية الإقليمية؛ وتنظيم الكثير من الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل (بما في ذلك الإسهام في التدريب عملاً بالفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك) في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والدبلوماسية التجارية، والتجارة والبيئة، ونظام الأفضليات المعمم وغيره من الأفضليات التجارية؛ والمشاركة في عدد من المناسبات المتصلة بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية وإعداد المواد الأساسية والعروض الخاصة بها؛ وتنفيذ عدة مشاريع للمساعدة التقنية تشمل المفاوضات التجارية ومواضيع وبرامج محددة لمختلف البلدان. وتم تطوير أو تحديث نماذج للتدريب في مجال الدبلوماسية التجارية وغير ذلك من مواد وأساليب التعلم عن بُعد المتعلقة بشتى المواضيع التجارية. ولا يزال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من المجالات الأساسية في برنامج الأونكتاد للمساعدة التقنية، إذ يقدم المساعدة حالياً إلى ١٩ بلداً آخذاً في الانضمام (بما في ذلك جميع البلدان الآخذة في الانضمام من فئة أقل البلدان نمواً). وفي إطار مشروع تسوية المنازعات في مجالات التجارة الدولية، والاستثمار والملكية الفكرية، واصلت الأمانة ضمن أمور أخرى، إعداد ونشر نماذج للتدريب على تسوية المنازعات في هذه المجالات.

"Aid for Trade: report on a conference organized by UNCTAD and Commonwealth secretariats" (٢)

(الأمم المتحدة، جنيف، ٢٠٠٦، UNCTAD/DITC/2006/1).

٨- وأجرى المجلس في دورتيه الثالثة والخمسين والرابعة والخمسين استعراضات متعمقة للتطورات والقضايا المطروحة في جولة الدوحة، والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية. وساعدت هذه الاستعراضات في زيادة الوعي وتحقيق توافق الآراء فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية في المفاوضات من منظور البلدان النامية.

ثانياً - القطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية

"تخطط اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء الذي أطلق عملية الاستعراض القطاعي للقطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية والذي نظر في مسائل التعاقد مع مصادر خارجية لتقديم الخدمات المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات؛ ومنتجات الطاقة المتجددة، بما يشمل الوقود الأحفوري؛ والمنسوجات والملابس. وترحب اللجنة بالاهتمام الخاص الذي أولي لاحتياجات البلدان النامية بما فيها أقل البلدان نمواً. وتقرر اللجنة مواصلة الاستعراضات القطاعية السنوية للقطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية في إطار اجتماع للخبراء. وتوصي اللجنة كذلك، بأن يضطلع الأونكتاد بأنشطة لبناء القدرات على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية بوضع مشاريع نموذجية لمساعدة البلدان النامية على المشاركة في هذه القطاعات، بما في ذلك القطاعات المذكورة في تقرير اجتماع الخبراء (TD/B/COM.1/EM.26/3). وتدعو اللجنة البلدان والمؤسسات المانحة إلى دعم هذه الجهود الرامية إلى بناء القدرات". (TD/B/COM.1/73، الفقرة ٣)

"وتسلم اللجنة بأن زيادة مشاركة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في قطاعات جديدة ودينامية من التجارة العالمية ستتيح فرصاً جديدة للتنمية. وهي توافق على ضرورة مواصلة الأونكتاد لعمله في هذا الصدد". (TD/B/COM.1/88، الفقرة ٩)

٩- **الإجراء.** أجرت اجتماعات الخبراء الحكومية الدولية استعراضات سنوية للقطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية، مما ساعد على تحديد الفرص المتاحة للبلدان النامية في هذه القطاعات. وفي عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، استعرضت هذه الاجتماعات السياسات والتدابير الوطنية والدولية لتعزيز مشاركة البلدان النامية في مجالات الإلكترونيات ومنتجات الأسماك ومصايد الأسماك، والصلب وما يتصل به من منتجات. كما نظرت الاجتماعات في المسائل المتعلقة بالتكيف مع التغير في اقتصاد الطاقة، واستخدام الوقود الأحفوري والنفط والغاز في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً. وركز اجتماع الخبراء المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تحت عنوان "مشاركة البلدان النامية في القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية: البعد المتعلق بالعلاقات بين الجنوب والجنوب" على العوامل التي تؤثر في تنوع صادرات البلدان النامية في القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة فيما بينها، وأوصى بتعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب في هذه القطاعات واقترح أن يضع الأونكتاد جدول أعمال للبحوث. وتقوم الأمانة، بدعم مالي من النرويج، بإجراء بحوث وتنظيم حلقات عمل لتعزيز مشاركة نخبة من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، في القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية.

١٠- ويعمل الأونكتاد وشركة رويال فيليبس إلكترونيكس، بالتعاون مع بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص بغية إنشاء صناعة مصابيح كهربائية موفرة للطاقة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وترمي الشراكة إلى تطوير صناعات الإلكترونيات في المنطقة وتشجيع

صادراتها. وقدم الأونكتاد المساعدة فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية الواجبة التطبيق على المصايح الموفرة للطاقة ومكوناتها، وقواعد المنشأ والمعايير التقنية.

١١- ويعمل الأونكتاد أيضاً على تشجيع تبادل المنتجات والخدمات الصناعية الابتكارية في التجارة العالمية، بما في ذلك الأنماط الجديدة لتسويق المحتوى الابتكاري الرقمي. ويجري في هذا المجال تحليل السياسات، وتقديم المساعدة التقنية، والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة والربط الشبكي بالهيئات ذات الصلة، بغية تعزيز ودمج الاقتصادات الابتكارية المحلية في الاستراتيجيات الوطنية والأسواق العالمية. ويُخطط لتنظيم حلقة نقاش رفيعة المستوى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ عن تسخير الاقتصاد والصناعات الابتكارية من أجل التنمية، وسوف يتناول الأونكتاد الثاني عشر العديد من أنشطة الاقتصاد الابتكاري.

ثالثاً - الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق والقدرة التنافسية

"أقرت اللجنة بأنه ينبغي أن يعزز الأونكتاد أعماله بشأن الترابط بين عوامل الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق والقدرة التنافسية وتأثير هذه العوامل في صادرات البلدان النامية. وينبغي أن ينظر الأونكتاد أيضاً في الآثار المترتبة على الحواجز غير التعريفية. كما ينبغي أن يواصل الأونكتاد بحثه في تحديات وفرص تحرير التجارة، ولا سيما في مجال تآكل الأفضليات وكذلك استخدام وتحسين خطط الأفضليات. وينبغي أن يواصل الأونكتاد دعمه للمبادرات التجارية بين بلدان الجنوب، بما في ذلك النظام الشامل للأفضليات التجارية". (TD/B/COM.1/73، الفقرة ٤)

"وأحاطت اللجنة علماً بأنه يتوقع من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، المزمع عقده في أنطاليا (تركيا) في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أن يوفر فرصة جيدة لتناول الممارسات المانعة للمنافسة والتي تؤثر في دخول صادرات البلدان النامية الأسواق بصورة فعلية". (TD/B/COM.1/73، الفقرة ٥)

"وتعرب اللجنة عن قلقها بشأن زيادة استخدام الحواجز غير التعريفية في التجارة الدولية، وهو ما قد يبطئ المكاسب المحققة من تحرير التجارة بين جميع البلدان ولا سيما فيما يخص المنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية. ويجب بوجه خاص وضع مقاييس ولوائح فنية على نحو شفاف وتطبيقها دون تمييز على ألا تشكل للتجارة عقبات هي في غنى عنها. وتوافق اللجنة على أن يواصل الأونكتاد عمله الابتكاري في مجال الحواجز غير التعريفية بما في ذلك من خلال عمل فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية الذي شكله الأمين العام للأونكتاد وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي تعمل على تحديد الحواجز غير التعريفية وتصنيفها وتحديد كمياً بما فيها التدابير المطبقة على الحدود وخلفها مع التركيز بصورة خاصة على القضايا والمشاكل التي تواجهها البلدان النامية وبالأخص أقل البلدان نمواً حتى تتسنى معالجتها بفعالية أثناء المفاوضات التجارية. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يواصل عمله بشأن المتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق وذلك من خلال فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول

البلدان النامية إلى الأسواق وبالتعاون مع منظمات أخرى معنية، حسب الاقتضاء". (TD/B/COM.1/88)،
الفقرة ٨)

"وتلاحظ اللجنة أهمية تخفيف القدرة التنافسية وتوافق على ضرورة أن يواصل الأونكتاد عمله بشأن سياسات المنافسة وفقاً للفقرة ٧٢ والفقرة ٩٥ من توافق آراء ساو باولو ولتوتمر الأمم المتحدة المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التمييزية وأن يستمر في تدعيم صياغة وتنفيذ سياسات وقوانين المنافسة الوطنية والإقليمية الأنسب لمتطلبات التنمية". (TD/B/COM.1/88)، الفقرة ١٢)

١٢- الإجراء. قام اجتماع الخبراء المعني بالمنهجيات والتصنيفات والتحديد الكمي للحواجز غير التعريفية وآثارها الإنمائية، المنعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بمناقشة قضايا تقنية وبخية ومسألة تعزيز أو إقامة شراكات مع المنظمات الدولية المعنية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة. وأنشأ الأمين العام للأونكتاد فيما بعد فريق شخصيات بارزة معنياً بالحواجز غير التعريفية ليقدم توصيات تتعلق بتعريف وتجميع وتصنيف بيانات الحواجز غير التعريفية وتحديد كمياً ونشرها، وذلك باستخدام قاعدة بيانات نظام التحليل والمعلومات التجارية وأنشطة التعاون التقني. وتم لاحقاً إنشاء فريق دعم مشترك بين عدة وكالات ليقدم المواد التقنية الداعمة لعمل فريق الشخصيات البارزة. وتمخض هذا العمل في عام ٢٠٠٧ عن اتفاق جميع المنظمات المشاركة على تعريف وتصنيف الحواجز غير التعريفية بصورة موحدة ومحدثة إلى حد كبير. وبدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تنفيذ مشروع جديد يرمي إلى تحسين تجميع البيانات بالنسبة لعدة بلدان على أساس تجريبي.

١٣- وجرى توسيع قاعدة بيانات نظام التحليل والمعلومات التجارية لتغطي جداول التعريفات الجديدة لأكثر من ٥٠ بلداً اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، ليلعب عدد البلدان التي يشملها النظام ١٦٣ بلداً. ويسمح نظام الحل التجاري المتكامل العالمي، الذي اشترك في وضعه الأونكتاد والبنك الدولي، بوصول المستخدمين إلى هذه البيانات على شبكة الإنترنت، ويستخدم هذا النظام على نطاق واسع كمصدر للمعلومات. وبلغ عدد تراخيص استخدام النظام الجديدة التي مُنحت في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ حوالي ٣٠٠٠ ترخيص. ونُظمت حلقات عمل تدريبية عام ٢٠٠٧ في مؤسسات حكومية تابعة لكل من إكوادور وإندونيسيا وبوليفيا وبيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة وسري لانكا وغواتيمالا والهند والولايات المتحدة الأمريكية. كما نُظمت حلقات تدريبية في جامعة الأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وفي الجامعة الوطنية الأسترالية. كما يقوم نظام التحليل والمعلومات التجارية بتقديم المعلومات حالياً من أجل حساب مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتصل بالوصول إلى الأسواق.

١٤- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، قدّم الأونكتاد نسخة محسنة من مؤشر التجارة والتنمية^(٣). وقد أضاف إليه عناصر ومؤشرات جديدة، فأصبح المؤشر يشتمل على ما مجموعه ١١ عنصراً و٣٤ مؤشراً. والجانب الجديد هو إضافة مؤشر قطري لكل من البلدان الـ ١٢٣ التي شملها التحليل.

(٣) Developing Countries in International Trade 2007: Trade and Development Index (UNCTAD/DITC/TAB/2007/2).

١٥- وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، اشترك الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية في إصدار منشور *World Tariff Profiles 2006* (لحات عن التعريفات العالمية لعام ٢٠٠٦) الذي يحتوي على معلومات عن التعريفات الجمركية المطبقة والمثبتة في أكثر من ١٥٠ بلداً. وسوف يصدر هذا المنشور بانتظام على أساس سنوي ليوفر للمفاوضات التجارية مصدراً جديداً للأدوات التحليلية.

١٦- وفيما يتعلق بسياسات المنافسة، قامت أمانة الأونكتاد بما يلي: (أ) مساعدة البلدان النامية وتجمعاتها الإقليمية ودون الإقليمية على اعتماد أو إصلاح أو تنفيذ سياسات وتشريعات المنافسة، وبناء القدرات المؤسسية، وتعزيز ثقافة المنافسة في أوساط الموظفين الحكوميين والجهات الأخرى صاحبة المصلحة؛ (ب) رصد الاتجاهات السائدة، بما في ذلك انتشار الممارسات المنافسة للمنافسة أو الهياكل السوقية المركزة، والتدابير التي تتخذها الحكومات للتصدي لها؛ (ج) تيسير التعاون الدولي؛ و(د) نشر المعلومات، وإجراء الاستعراض الدوري للقانون النموذجي للمنافسة، و(تعميم) استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة. وتم بمساعدة من أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية السويسرية تنفيذ برنامج مساعدة في مجال سياسات المنافسة وحماية المستهلك في منطقة أمريكا اللاتينية شمل خمسة من بلدان أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية (بوليفيا وبيرو والسلفادور وكوستاريكا ونيكاراغوا). وتمخض هذا البرنامج عن جملة أمور منها، إجراء دراسات وإعداد كتيبات وتنظيم حلقات عمل استهدفت العديد من الجهات صاحبة المصلحة. وأصدرت الأمانة مجموعة من الوثائق عن قضايا المنافسة على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك التقارير المقدمة إلى الدورات السنوية التي يعقدها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين سياسات المنافسة، وإلى مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية. وأدى هذا المؤتمر، الذي اعتمد برنامج عمل طويل الأجل للأونكتاد في هذا المجال، إلى إرساء ممارسة استعراضات النظراء الطوعية لسياسة المنافسة. وأجريت حتى الآن استعراضات بالنسبة لسياسات كل من تونس وجامايكا وكينيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا واثنين من دول هذا الاتحاد (بنن والسنغال).

١٧- وفي عام ٢٠٠٧، نُظمت حلقات عمل وبعثات استشارية في مجال المنافسة شملت كل من إندونيسيا وبوتان وترينيداد وتوباغو وكمبوديا والمملكة العربية السعودية؛ ونُظمت اجتماعات في بوليفيا وكوستاريكا في إطار البرنامج الخاص بسياسات المنافسة وحماية المستهلك في منطقة أمريكا اللاتينية؛ ونُظمت حلقات دراسية تدريبية بشأن قوانين المنافسة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، بالتعاون مع أمانة الاتحاد، في كل من توغو وغينيا - بيساو وكوت ديفوار؛ ونُظمت زيارات دراسية إلى المؤسسات ذات الصلة بالمنافسة في كل من ألمانيا والسويد وسويسرا شارك فيها قضاة وموظفون معنيون بالمنافسة أو مكلفون بالصياغة القانونية من إندونيسيا وبوتسوانا والمملكة العربية السعودية والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. ويعمل الأونكتاد بصورة لصيقة مع الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي بغية تفعيل اتفاق الاتحاد المتعلق بالسياسات العامة في مجالي المنافسة والممارسات التجارية غير المنصفة، بما في ذلك من خلال إجراء دراسات وتنظيم حلقات دراسية في جنوب أفريقيا وسوازيلند وناميبيا.

١٨- وقدم الأونكتاد المساعدة إلى جمهورية تنزانيا المتحدة وغينيا وموزامبيق في مجال بناء القدرات المؤسسية لتمكينها من الامتثال للمتطلبات الصحية والمتعلقة بالصحة النباتية ومعايير القطاع الخاص، ومن ثم تحسين القدرة التنافسية لصادراتها الزراعية. وقُدِّمت مساعدة تحضيرية ماثلة إلى جزر سليمان وفانواتو.

رابعاً - الأفضليات، والتجارة بين بلدان الجنوب، والاتفاقات التجارية الإقليمية والعالمية

"... ينبغي أن يواصل الأونكتاد بحثه في تحديات وفرص تحرير التجارة، ولا سيما في مجال تآكل الأفضليات وكذلك استخدام وتحسين خطط الأفضليات. وينبغي أن يواصل الأونكتاد دعمه للمبادرات التجارية بين بلدان الجنوب، بما في ذلك النظام الشامل للأفضليات التجارية". (TD/B/COM.1/73، الفقرة ٤)

"وينبغي للأونكتاد أن يواصل عمله على زيادة وعي وفهم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فيما يتعلق بتحسين الاستفادة من الأفضليات التجارية المتاحة بموجب نظام الأفضليات المعمم، بما في ذلك عن طريق نشر كتيبات عن مخططات نظام الأفضليات المعمم". (TD/B/COM.1/88، الفقرة ٤)

"لقد تكاثرت اتفاقات التجارة الإقليمية بموازاة تطور النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتسلم اللجنة بضرورة تحديد الكيفية التي يمكن بها لاتفاقات التجارة الإقليمية تلك أن تساهم في التنمية وفهم العلاقة بين هذه العمليات والجهود الرامية إلى تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتقر اللجنة بأنه بوسع الأونكتاد أن يساهم في دراسة القضايا المتصلة بهذه العلاقة إلى جانب مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحسين قدراتها التفاوضية للتعامل مع اتفاقات التجارة". (TD/B/COM.1/88، الفقرة ٦)

"تؤكد اللجنة على فرص التجارة بين بلدان الجنوب الناتجة عن الحيوية الجديدة التي تميز دور بلدان الجنوب في التجارة الدولية لا سيما في التجارة بين بلدان وأقاليم الجنوب والطريقة التي يمكن بها لتلك الفرص أن تكمل التجارة بين الشمال والجنوب. ومن شأن الجولة الثالثة الجارية من المفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية أن تزيد من توسع التجارة بين بلدان الجنوب والتعاون الاقتصادي من أجل تكملة عمليات التكامل الإقليمي المعزز بين بلدان الجنوب والتعاون التجاري والاقتصادي بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وتوافق اللجنة على ضرورة أن يزيد الأونكتاد تركيزه على التجارة بين بلدان الجنوب في السلع الأساسية والخدمات والقطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية وأيضاً على النظام الشامل للأفضليات التجارية والربط الشبكي بين اتفاقات التجارة الإقليمية المبرمة بين بلدان الجنوب والأدوات التحليلية". (TD/B/COM.1/88، الفقرة ٧)

١٩ - الإجراء. واصلت أمانة الأونكتاد عملها المتعلق بالأفضليات التجارية، والتجارة فيما بين بلدان الجنوب والصلة بين اتفاقات التجارة الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف، لمساعدة البلدان النامية وتجمعاتها الإقليمية على زيادة استغلال الفرص التجارية التي تُتاح في إطار اتفاقات تفضيلية مثل، نظام الأفضليات المعمم، بما في ذلك من خلال معالجة مسألة متطلبات قواعد المنشأ. ونُظمت العديد من البعثات الاستشارية وحلقات العمل الوطنية والإقليمية التي تناولت العلاقات بين المفاوضات داخل منطقة التجارة الحرة للأمريكتين واتفاقات منظمة التجارة العالمية. وقدم الأونكتاد خدمات استشارية لمجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ونظم لها حلقات عمل تتعلق بمفاوضات مجموعة دول

أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية، فضلاً عن تعاونها في اجتماعات نظمتها وكالات أخرى في هذا المجال.

٢٠- وقامت الأمانة بتحليل سبل الاستفادة من الدينامية الجديدة والجوانب الجغرافية المتصلة بالتجارة فيما بين بلدان الجنوب. وقُدِّمت الدعم التحليلي والاستشاري للمبادرات المشتركة بين بلدان الجنوب أو ما يتعلق بها من مبادرات، وشمل هذا الدعم ما يلي: الجهود المبذولة لإيجاد منطقة تجارة حرة ثلاثية الأطراف تشمل الهند والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، مع مواصلة المفاوضات بين الهند والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي والمفاوضات بين السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي؛ وتطوير الشراكة الاستراتيجية الجديدة الآسيوية - الأفريقية؛ والمفاوضات بين الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية. ونُشرت الاستنتاجات الواردة في منشور أعده الأونكتاد ومركز بحوث التنمية الدولية بعنوان "أحكام المنافسة في اتفاقات التجارة الإقليمية: كيفية ضمان تحقيق مكاسب إنمائية".

٢١- وقُدِّمت لبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في إطار مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي، مساعدة تقنية في مجال بناء المؤسسات والقدرات المتعلقة بتقييم الخدمات والمفاوضات بشأنها. كما استُكمِلت دراسة بشأن تنفيذ بروتوكولات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي تؤثر في التجارة في الخدمات. ونُظمت إحدى عشرة حلقة عمل وطنية في الدول أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ويجري إعداد دراسات تقييم وطنية للتجارة في الخدمات في جميع هذه البلدان. وقدمت الأمانة الدعم أيضاً لعمليات تقييم الخدمات والأعمال التحضيرية المتعلقة بما يلي: (أ) المفاوضات المتعلقة بوضع إطار إقليمي للتجارة في الخدمات؛ (ب) المشاركة في مفاوضات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات؛ و(ج) التحديات المرتبطة بالمفاوضات الموازية بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية. وعند تنفيذ المشروع، تم إيجاد أوجه للتآزر مع الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي ومع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

٢٢- وقام مشروع نظام الأونكتاد الشامل للأفضليات التجارية بين البلدان النامية (النظام الشامل) بتقديم الدعم التقني والإداري لاتفاق النظام الشامل، وللجنة المشاركين التابعة للنظام الشامل وللجولة الثالثة من مفاوضات النظام الشامل. وحصل النظام الشامل على دعم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ تمثل في انضمام بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي التي تشمل الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل. وقررت لجنة التفاوض المعنية بالنظام الشامل في اجتماعها المنعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ اختتام المفاوضات بحلول نهاية عام ٢٠٠٧.

٢٣- وتواصل الأمانة تطوير نظامها الجديد للمعلومات المتعلقة بالتجارة فيما بين بلدان الجنوب. ويوفر هذا النظام أكثر المعلومات تفصيلاً عن التدفقات التجارية بين بلد وآخر من البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً.

٢٤- وعُقد خلال الدورة الحادية عشرة للجنة اجتماع رفيع المستوى بشأن الربط الشبكي مع اتفاقات التجارة الإقليمية للبلدان النامية. وناقش الاجتماع إمكانيات إنشاء شبكات فعالة بين الاتفاقات التجارية الإقليمية للبلدان النامية بغرض تعزيز الحوار بشأن التكامل فيما بين بلدان الجنوب. وشجّع الاجتماع الأونكتاد على الاضطلاع

بدور نشط في تقديم الدعم المؤسسي لعملية الربط الشبكي هذه، وذلك من خلال إطار مؤسسي يُنشأ خصيصاً لهذا الغرض.

٢٥- وأنشئت الشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات التمويل الإنمائي في عام ٢٠٠٦ بدعم من الأونكتاد. وتشكل هذه الشبكة (التي تضم ١١ عضواً في الوقت الراهن) محفلاً لتعزيز التجارة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال تمويل التنمية، والبحوث، والربط الشبكي وتبادل المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات في مجال التجارة وتمويل المشاريع. واستضاف الأونكتاد الاجتماع السنوي للشبكة (جنيف، آذار/مارس ٢٠٠٧) لمناقشة التعاون والأنشطة المشتركة فيما بين بلدان الجنوب. وتتناول الشبكة القضايا المتعلقة بالتمويل، بما في ذلك تمويل التجارة في السلع الأساسية.

٢٦- ومن المزمع عقد اجتماعات تمهيدية للأونكتاد الثاني عشر بشأن التجارة فيما بين بلدان الجنوب في منطقة آسيا ودور اتفاقات التجارة الإقليمية، في آذار/مارس ٢٠٠٨، بالتعاون مع حكومة اليابان.

خامساً - السلع الأساسية

"ووفقاً لما تم التأكيد عليه في الفقرات ٦٤ و ٧٤ و ١٠٠ من توافق آراء ساو باولو، وكمساهمة في بلوغ الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية، ومع الإحاطة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المعني بتمويل التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية: آليات التمويل الابتكارية (TD/B/COM.1/EM.24/3)، ينبغي للأونكتاد:

(أ) أن يستمر في اتباع نهج شامل في الجهود التي يبذلها للإسهام في تنمية قطاع السلع الأساسية، والتنويع، والمشاركة بفعالية أكبر في سلسلة العرض، وأن يقوم في هذا الصدد بتنفيذ المهام التي كُلف بها تنفيذاً كاملاً؛

(ب) أن يُنشئ في أقرب وقت ممكن فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية حسب ما أُعلن في الأونكتاد الحادي عشر المعقود في ساو باولو. وتُدعى الجهات المانحة والمؤسسات المهتمة بالأمر إلى الإسهام في تمكين فرقة العمل من القيام بمهامها؛

(ج) أن يعزز الأعمال التي يضطلع بها في مجال تمويل السلع الأساسية سواء من حيث وضع تصور لخطط الابتكارية أو من حيث المساعدة على تنفيذها، مع التركيز على دور التمويل في تمكين قطاع السلع الأساسية من تحقيق المكاسب والمنافع الإنمائية العامة، ونشر النهج الناجعة؛

(د) أن ينفذ في هذا المجال برامج مُحكمة وموسعة لبناء القدرات والمؤسسات، تشمل القطاعين العام والخاص والسياسات والإجراءات الوطنية والدولية". (TD/B/COM.1/73، الفقرة ٦)

"تدعو اللجنة مجتمع الجهات المانحة الدولية إلى تعزيز ما يوفره للأونكتاد من دعم خارج عن الميزانية لمساعدته على تأدية ولايته في مجال السلع الأساسية". (TD/B/COM.1/73، الفقرة ٧)

"ترى اللجنة أن التنافسية والعائدات التي يحققها إنتاج السلع الأساسية والتجارة فيها ودعم التنويع بعيداً عن الاعتماد الكلي على سلع أساسية بعينها هي أولويات بالنسبة للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالبلدان النامية وخاصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولتقلب سوق السلع الأساسية، بما في ذلك في قطاع الطاقة، آثار في التجارة والتنمية تجب معالجتها. وتتفق اللجنة مع الرأي القائل بضرورة مواصلة الأونكتاد تشجيع التعاون وعلاقات الشراكة على الصعيد الدولي في مجال السلع الأساسية وتقديم المساعدة للبلدان النامية في مجال تطوير قطاع السلع الأساسية والتجارة فيها وإسداء المشورة إلى منتجي السلع الأساسية بشأن الخيارات المتاحة بغية تعزيز مشاركتهم في سلاسل القيمة والأسواق العالمية والإدارة المالية وإدارة المخاطر المرتبطة بالسلع الأساسية ومبادلات السلع الأساسية وتنميتها بصورة مستدامة. وينبغي للأونكتاد أن يواصل عمله المتعلق بالمنتجات الزراعية والحرشجية ومنتجات الصيد البحري والفلزات والمعادن والنفط والمنتجات النفطية وكذلك الوقود الأحفوري بأنواعه عن طريق المبادرة الخاصة بالوقود الأحفوري. وتسلم اللجنة بأن من شأن الاستثمار الأجنبي أن يساهم بشكل كبير في تطوير الهياكل الأساسية في البلدان النامية المنتجة للسلع الأساسية، لا سيما أقل البلدان نمواً، إلى جانب إضافة قيمة أكبر في تلك البلدان وخاصة في قطاع الطاقة". (TD/B/COM.1/88 الفقرة ٢)

٢٧- الإجراء. قدمت أمانة الأونكتاد المساعدة والدعم في مجال السياسات العامة للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية من خلال عقد الاجتماعات، وتقديم المساعدة التقنية أو غيرها من الأنشطة المتعلقة بعدة أمور منها: دور السلع الأساسية في الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي؛ والمنتجات المحددة مثل القطن؛ وتمكين صغار منتجي ومجهزي السلع الأساسية في البلدان النامية من الوصول إلى الأسواق العالمية؛ والتنويع؛ وتكاليف الامتثال للمعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية ومعايير الأغذية الزراعية؛ وقطاع الطاقة في أفريقيا. واضطلع الأونكتاد بدور فعال في إقامة شراكة هامة هي المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة، كما أجرى دراسة تتعلق بالمعادن والفلزات. وقُدمت تقارير إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية.

٢٨- وأنشئت بوابة إلكترونية للمعلومات عن السلع الأساسية "Infocomm" كأحد العناصر المركزية في عمل الأونكتاد المتعلق بشفافية الأسواق في مجال السلع الأساسية، وتطوّرت هذه البوابة لتقديم نبذات عن ٤٠ سلعة أساسية مع معلومات عن جميع الجوانب المتعلقة بأسواق السلع الأساسية، ووصلات إلكترونية تُحدّث بانتظام للربط بمواقع إلكترونية أخرى تقدم أحدث المعلومات عن الأسعار. أما برنامج تقاسم المعلومات "Infoshare" الذي يرمي إلى القيام في الوقت المناسب بتزويد صغار المنتجين بالمعلومات المتعلقة بالسلع الأساسية، فقد طوّر وعُرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جنيف في تموز/يوليه ٢٠٠٧.

٢٩- كما يدير الأونكتاد، مع الشركاء المتعاونين، عدداً من المواقع الإلكترونية المتعلقة بمواضيع التعدين، بما في ذلك موقع خاص بالمعلومات العامة وأفضل الممارسات في مجال التعدين، فضلاً عن موقع إقليمي لأمريكا اللاتينية.

٣٠- وقامت أمانة الأونكتاد بتقديم الخدمات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بزييت الزيتون الذي عُقد في جنيف في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، ولمفاوضات عام ٢٠٠٦ المتعلقة بوضع اتفاق يخلف الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية. وأقيمت شراكة مع المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية بغية تحسين نشر الإحصاءات والدراسات والمعلومات وتعزيز شفافية الأسواق والمعلومات.

٣١- كما قدمت الأمانة الدعم التقني لمداولات منظمة التجارة العالمية بشأن إيجاد آليات لتنفيذ مقرر اجتماع مراكش الوزاري الخاص بالتدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء. وقدم الدعم للبلدان النامية في مجال أنشطتها المتعلقة بالسلع الأساسية في إطار منظمة التجارة العالمية.

٣٢- وقُدمت مشاركات فنية لتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٧ للأونكتاد: الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية. واستمر الصندوق الاستثماري للإحصاءات المتعلقة بركاز الحديد في إصدار منشوراته بانتظام، وهو أوثق مصدر عالمي يُستشهد بمعلوماته في مجال ركاز الحديد.

٣٣- ومتابعةً للمؤتمر الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بشأن تمويل الاستثمار في زراعة أشجار الجاتروفا وإنتاج الوقود الأحيائي، أُطلقت مبادرة مشتركة بين الأونكتاد ومصرف الاستثمار والتنمية التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأنشئ الصندوق الخاص بالوقود الأحيائي في أفريقيا وآلية التنمية النظيفة بغية تشجيع الاستثمار في قطاع الوقود الأحيائي في أفريقيا.

٣٤- وأصدرت أمانة الأونكتاد أول عدد من سلسلة جديدة تتعلق بالتمويل المبتكر في قطاع السلع الأساسية والصناعات الدينامية بعنوان "توظيف التمويل الخارجي في زيادة الصادرات غير التقليدية: حالة قطاع البستنة". وتهدف هذه السلسلة إلى تعزيز أفضل الممارسات الدولية في مجال آليات التمويل المبتكر لقطاع السلع الأساسية والصناعات الدينامية.

٣٥- ونظم الأونكتاد في نيروبي في أيار/مايو ٢٠٠٧ الدورة السنوية الحادية عشرة للمؤتمر والمعرض الأفريقيين المتعلقين بتجارة وتمويل النفط والغاز، وهي أكبر حدث في مجال الطاقة في أفريقيا تشترك فيه جهات متعددة صاحبة مصلحة. وتمثل نشاط المتابعة في عقد مؤتمر مشترك بين أفريقيا والهند في مجال الهيدروكربون (دهلي، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧). ويعزز هذان المؤتمران التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الطاقة على المستويين الحكومي والتجاري.

٣٦- وقُدم الدعم للبلدان النامية في مجال تحليل سلاسل السلع الأساسية الزراعية باستخدام أدوات مبتكرة من أجل تجميع ونشر المعلومات الاستراتيجية وتمكين الجهات صاحبة المصلحة على امتداد سلاسل السلع الأساسية. واشترك الأونكتاد مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبورصة الهند المحدودة للسلع الأساسية المتعددة ومصرف الهند في عقد مؤتمر دولي بعنوان "الثورة الزراعية: تمويل سلسلة القيمة الزراعية" (مومباي، آذار/مارس ٢٠٠٧). وعقد الأونكتاد اجتماع على مستوى الخبراء في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بشأن التأثيرات التجارية والإنمائية للخدمات المالية وبورصات السلع الأساسية. كما قام الأونكتاد بتنسيق فريق يضم البورصات الرائدة في مجال السلع الأساسية بغية دراسة بورصات السلع الأساسية الزراعية في الاقتصادات النامية الرئيسية.

٣٧- وتتواصل الأنشطة المتعلقة بنشر برنامج للتدريب الجامعي في مجال اقتصاديات إنتاج وتجارة السلع الأساسية (أُعِدَّت بالتعاون مع المعهد الافتراضي للأونكتاد) لتدريب الأساتذة والطلاب من البلدان النامية.

٣٨- ووضعت مبادرة للسلع الأساسية المستدامة (بالاشتراك مع المعهد الدولي للتنمية المستدامة والمعهد الدولي للبيئة والتنمية ومنظمة المعونة من أجل البيئة وهيئات أخرى) لتعزيز مراعاة قضايا الاستدامة على الصعيدين الاجتماعي والبيئي في السياسات الدولية المتعلقة بالسلع الأساسية. وركز التعاون في البداية على البن، حيث اتُخذت مبادرات بشأن تقديم

المساعدة التقنية، وتمويل صغار الملاك وتقييم تكاليف وفوائد علامات ومعايير الاستدامة بالنسبة لصغار المنتجين. وفي عام ٢٠٠٧، أُحرز تقدم في توسيع المبادرة لتشمل المزيد من السلع الأساسية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، اشترك الأونكتاد مع المجتمع المدني والمجموعات الصناعية في تنظيم حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن القضايا الاجتماعية والبيئية المتعلقة بصناعة الموز العالمية وقام باستضافة هذا الحوار.

٣٩- وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، عقدت الأمانة في إطار التحضير للأونكتاد الحادي عشر الاجتماع التمهيدي الأول المتعلق بالسلع الأساسية في برازيليا، بالبرازيل، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، وأمانة مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. واقترح الاجتماع مبادرة عالمية شاملة بشأن السلع العالمية لتحديد السياسات الوطنية والدولية والمبادرات الرامية لمعالجة القيود التي تحد من قدرات العرض، وكفالة إسهام منتجي السلع الأساسية بفعالية في سلسلة القيمة، ومساعدتهم على تنويع قاعدة منتجاتهم وصادراتهم من السلع الأساسية، وتعزيز بيئة تمكينية دولية. واستعداداً للأونكتاد الثاني عشر، عُقد في جنيف يومي ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ اجتماع عصاف ذهني بشأن السلع الأساسية اقترح وضع خطة دولية للسلع الأساسية في سياق الأونكتاد الثاني عشر.

سادساً - التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية

"وفقاً للفقرة ٩٩ من توافق آراء ساو باولو، ومع الإحاطة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المعني بالجوانب التجارية والإنمائية للخدمات المهنية والأطر التنظيمية (TD/B/COM.1/EM.25/3)، ينبغي أن يواصل الأونكتاد تعزيز دراساته التحليلية التي تركز على السياسات العامة، والأنشطة التي يضطلع بها لتحقيق توافق في الآراء وبناء القدرات في مجال الخدمات، بدعم من مجتمع الجهات المانحة، للإسهام في ضمان المكاسب الإنمائية للبلدان النامية في المجالات التالية:

- (أ) مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدرات العرض المحلية وزيادة مشاركتها في التجارة في الخدمات؛
 - (ب) إنجاز دراسات تقييمية للتجارة في الخدمات وفقاً للفقرة ٩٥ من توافق آراء ساو باولو؛
 - (ج) إجراء دراسات قطاعية في المجالات والقطاعات والأساليب التي تهم البلدان النامية؛
 - (د) التعمق في العمل المتعلق بالخدمات التجارية والخدمات المهنية في المجالات المحددة في تقرير اجتماع الخبراء المشار إليه أعلاه، بما يشمل التعاقد مع مصادر خارجية لتوفير تلك الخدمات؛
 - (هـ) المساعدة على تنمية قدرات البلدان النامية على تحديد أولوياتها التفاوضية والتفاوض على الاتفاقات التجارية، بما يشمل الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، والاتفاقات التجارية الإقليمية؛
 - (و) تحليل الأنظمة المحلية وقواعد الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات من منظور إنمائي".
- (TD/B/COM.1/73، الفقرة ٨)

"يؤدي اقتصاد وتجارة وتحرير قطاع الخدمات دوراً متعاضداً في التنمية بما في ذلك من خلال الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات واتفاقات التجارة الإقليمية، وهو يتيح فرصاً وي طرح تحديات جديدة. وحتى يتم تحقيق جميع الإمكانيات التي ينطوي عليها هذا القطاع، تشدد اللجنة على ضرورة أن تُنشأ وتُدعم في البلدان النامية قدرة عرض تنافسية في مجال الخدمات وأن توضع أطر سياساتية وتنظيمية ومؤسسية ملائمة. وتوافق اللجنة على ضرورة أن يزيد الأونكتاد تركيزه على تقييم الخدمات والمفاوضات التجارية والأثر في التنمية". (TD/B/COM.1/88، الفقرة ١٠)

٤٠ - الإجراء. قدمت أمانة الأونكتاد المساعدة إلى كثير من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، وإلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك من خلال إجراء دراسات وإيفاد بعثات استشارية وتنظيم حلقات عمل، بغية فهم القضايا المتصلة ببناء قدرة عرض الخدمات ووضع إطار تنمية تراعي مصالح الفقراء (بما في ذلك الوصول إلى الخدمات الأساسية)، ولتحديد استراتيجيات المفاوضات التجارية (بما في ذلك الصلة بين العمليات الإقليمية والمتعددة الأطراف) وتوفير المعلومات المتعلقة بمثل هذه المفاوضات. وأُجريت العديد من عمليات تقييم الخدمات الوطنية من أجل دراسة السياسات والأطر التنظيمية وتأثير تحرير التجارة، بشكل عام وعلى أساس قطاعي، بما في ذلك بالنسبة لأمريكا اللاتينية، ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي في إطار مشروع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتضمنت عملية التقييم تبادل الخبرات مع منظمات إقليمية ودولية أخرى ومع منظمات غير حكومية.

٤١ - وقُدمت المساعدة أيضاً إلى الوفود الموجودة في جنيف، لا سيما في مجال مفاوضات العرض والطلب ومفاوضات وضع القواعد في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وعُقد اجتماع استشاري لأقل البلدان نمواً لبحث المفاوضات المتعلقة بالخدمات من منظور هذه البلدان. وتم توفير تدريب متخصص للمجموعات، في جنيف وفي مختلف البلدان، بشأن المهارات التفاوضية في مجال الخدمات. وقُدمت المساعدة في الاجتماعات الإقليمية، وخصوصاً في الاجتماعات الإقليمية التي نظمتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومجموعة بلدان الأنديز، والبلدان النامية غير الساحلية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، فضلاً عن الاجتماعات التي نظمتها المجموعتان الأفريقية والآسيوية في الأونكتاد. وقُدمت مساعدة محددة المواصفات لفردى الوفود، ومساعدة جماعية أيضاً إلى عدد من البلدان بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. وتم تقديم مساعدة خاصة لبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا ولبعض البلدان العربية في مجال خدمات الطاقة.

٤٢ - وأُجرت الأمانة بحثاً في قطاعات مثل، التوزيع، والتأمين، والخدمات المالية، والتنظيم المحلي، والاستعانة بمصادر خارجية وتعميم الوصول إلى الخدمات أو الخدمات اللوجستية. وبما أن بعض هذه الدراسات سلط الضوء على أهمية التنظيم المحلي، فقد جُمعت بيانات عن الإعانات وتدابير الدعم المقدم من الدولة، ونشر تقرير عن التنظيم المحلي والاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وعُقدت اجتماعات حكومية دولية على مستوى الخبراء بشأن تعميم الوصول إلى الخدمات أو الخدمات اللوجستية في عام ٢٠٠٦، وبشأن الخدمات المالية والخدمات في قطاع السياحة في عام ٢٠٠٧. وقُدم الدعم التقني لمساعدة البلدان النامية على صياغة مقترحاتها المتعلقة بالتنظيم المحلي.

٤٣ - وتناول الأونكتاد قضايا تتعلق بمفاوضات الحركة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين (الأسلوب ٤). ونُظمت في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حلقة عمل بشأن الخدمات

للمفاوضين التجاريين وواضعي السياسات وتناولت الحلقة المفاوضات الحالية في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، لا سيما عملية العرض والطلب والمفاوضات القطاعية مثل تلك المتعلقة بالجوانب اللوجستية وما يتصل بها من خدمات، وخدمات التشييد وما يتصل بها من خدمات هندسية، وخدمات الطاقة. ويتعاون الأونكتاد أيضاً، من خلال الفريق العالمي المعني بالهجرة، مع منظمات دولية أخرى في الجوانب التجارية والإئتمانية لقضايا الهجرة ويساهم ويشارك في حلقات العمل والاجتماعات التي تنظمها هيئات أخرى.

٤٤ - ونفذت أعمال محددة في قطاع الخدمات المالية فيما يتعلق بتقييم ما يتيح تحرير هذه الخدمات من فرص للبلدان النامية في أسواق البلدان المتقدمة. وجرى أيضاً تحليل تأثير اعتماد نُهج بديلة على المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن تحرير الخدمات المصرفية في البلدان النامية.

٤٥ - ومن العناصر الهامة في هذا العمل، رصد المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية ودراسة مختلف المقترحات، بما في ذلك تلك المتعلقة بوضع القواعد المتصلة بالتزامات محددة في مجالي التنظيم المحلي والإعانات. كما واصل الأونكتاد تطوير قاعدة بيانات التداير المؤثرة في تجارة الخدمات من أجل إجراء تحليلات شاملة لعدة بلدان ولعدة قطاعات فيما يتعلق بالتدابير القانونية المطبقة على الخدمات.

سابعاً - التجارة والبيئة والتنمية

"ينبغي أن يواصل الأونكتاد، بدعم من مجتمع الجهات المانحة، دراساته التحليلية التي تركز على السياسات العامة، والأنشطة التي يضطلع بها لتحقيق توافق في الآراء وبناء القدرات في مجالات التجارة والبيئة والتنمية، وأن يقوم بصفة خاصة بما يلي:

(أ) مواصلة تطوير فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق، كنشاط يستند إلى المشاريع؛ وتشجيع الدول الأعضاء المعنية على المشاركة بنشاط فيما تضطلع به فرقة العمل الاستشارية من أنشطة قطرية وقطاعية ذات صلة؛

(ب) تعزيز أعماله المنفذة في إطار مبادرة التجارة البيولوجية، ولا سيما البرامج الوطنية للتجارة البيولوجية، ومتابعة الشراكات التي أُطلقت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وفي الأونكتاد الحادي عشر بغية تعزيز التجارة وتنويع الصادرات والاستثمار في التجارة البيولوجية؛

(ج) مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من الفرص التجارية والاستثمارية الناشئة عن بروتوكول كيوتو، بما يشمل آليات التنمية النظيفة، كنشاط يستند إلى المشاريع؛

(د) مواصلة وتعزيز أعماله المتعلقة بالتدابير البيئية التي تؤثر في تجارة البلدان النامية، وفي مجال السلع والخدمات البيئية؛

(هـ) مساعدة البلدان النامية على تعيين التعريفات والتدابير التنظيمية التي تؤثر على التجارة في سلع ومعدات الطاقة المتجددة، والتحقق من البلدان النامية التي تمتلك - أو يمكن أن تُنمّي - القدرة على توفير مكونات تلك المعدات، وإدراجها المحتمل في الولاية المحددة في الفقرة ٣١ ٣٠ من إعلان الدوحة الوزاري؛

(و) مواصلة البحث في فرص التجارة المتاحة للمنتجات المفضلة بيئياً. وترحب اللجنة بالأعمال التي أنجزتها فرقة العمل الدولية المعنية بالتوحيد والمعادلة في الزراعة العضوية، المشتركة بين الأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة، والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية". (TD/B/COM.1/73، الفقرة ٩)

"ينبغي للأونكتاد أيضاً أن يواصل عمله بشأن المتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق وذلك من خلال فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق بالتعاون مع منظمات أخرى معنية، حسب الاقتضاء". (TD/B/COM.1/88، الفقرة ٨)

"ترى اللجنة أن من الممكن تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية إيجابية عن طريق إيجاد فرص إنمائية فيما يخص الترابط بين التجارة والبيئة والتنمية. وتوافق اللجنة على أنه ينبغي أن يستمر الأونكتاد في تعزيز برنامج التجارة البيولوجية وأثره الإنمائي الإيجابي في إنتاج وتصدير منتجات وخدمات التنوع البيولوجي وفي عمله المتعلق بإنتاج السلع والخدمات الملائمة للبيئة والزراعة المستخدمة للأسمدة العضوية والتجارة فيها. وينبغي أن يواصل الأونكتاد عمله في مجال السلع والخدمات والتكنولوجيات الملائمة للبيئة في سياق السياسات والمفاوضات التجارية وكذلك في السياق الأوسع للتنمية المستدامة". (TD/B/COM.1/88، الفقرة ١١)

٤٦ - **الإجراء.** قررت فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق، التي تعقد اجتماعات سنوية في جنيف، أن تبدأ المجموعتين التاليتين من الأنشطة: (١) إجراء دراسة جدوى متعمقة لإنشاء بوابة إلكترونية توجه المستخدمين في البلدان النامية وتيسر وصولهم إلى مراكز تبادل المعلومات الإلكترونية المتصلة بالمتطلبات البيئية الإلزامية والطوعية؛ و(٢) أنشطة مشاريع تركز على قطاعات محددة وتعلق باستراتيجيات التكيف الاستباقية الرامية إلى الوفاء بالمتطلبات البيئية في الأسواق التصديرية للمعدات الكهربائية والإلكترونية ومنتجات قطاع البستنة. وفيما يتعلق بالصادرات من المعدات الكهربائية والإلكترونية، يسرت أنشطة فرقة العمل الاستشارية تبادل الخبرات الوطنية بشأن استراتيجيات الامتثال للمتطلبات البيئية الجديدة في أسواق التصدير الرئيسية. وشملت البلدان المستفيدة الصين وماليزيا والفلبين وتايلند. وشملت أنشطة فرقة العمل الاستشارية التركيز على المعيار المنسق EurepGAP، واستعراض كيفية مراعاة الظروف الوطنية وأولويات البلدان النامية في المدونات الوطنية الخاصة بالممارسات الزراعية السليمة والمستندة إلى معيار EurepGAP. ووجه اهتمام خاص إلى مصالح صغار المنتجين وإلى الحوار بين أصحاب المصلحة على المستويين الوطني ودون الإقليمي، فضلاً عن التعاون مع المنظمات الأخرى. واستندت هذه الأنشطة إلى ثلاث مجموعات من دراسات الحالة القطرية (في آسيا: ماليزيا وتايلند وفيت نام؛ وفي أمريكا اللاتينية: الأرجنتين والبرازيل وكوستاريكا؛ وفي أفريقيا: غانا وكينيا وأوغندا). وقامت فرقة العمل مؤخراً بالتركيز تحديداً على ما للمعايير الطوعية الخاصة من تأثير إنمائي وتأثير في مجال الوصول إلى الأسواق بالنسبة لمنتجات الفواكه والخضار الطازجة ومصدرها في البلدان النامية. وتم توليف نتائج هذا العمل في عدة كتب، مع التركيز على الجانب الإقليمي. كما وجدت النتائج والاستنتاجات الرئيسية طريقها إلى مناقشات منظمة التجارة العالمية بشأن المعايير الخاصة، لا سيما في إطار اللجنة المعنية بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية ولجنة

التجارة والبيئة، قصد إنشاء لجنتين تعنى إحداهما بالتجارة العالمية وتعنى الأخرى بالبيئة، فضلاً عن تناول هذه النتائج والاستنتاجات في المناقشات على المستوى الوطني لإدخالها في تحسين رسم السياسات.

٤٧- وفيما يتعلق بالتدابير البيئية المؤثرة في تجارة البلدان النامية، قدم الدعم للبلدان النامية لمعالجة هذه القضايا من خلال مشروع ممول من وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبناء القدرة على تحسين رسم السياسات والتفاوض بشأن القضايا التجارية والبيئية الرئيسية. ونُشرت استنتاجات هذا العمل خلال حلقة عمل. وركزت الأعمال التي نفذت مؤخراً في إطار هذا المشروع على تدعيم القدرات التحليلية والمؤسسية على التكيف مع المتطلبات الأشد صرامة في مجال البيئة وما يتصل بها من متطلبات صحية والامثال لها، وقدمت إسهاماً قيماً لأنشطة فرقة العمل الاستشارية. ونُفذت في إطار هذا المشروع سلسلة من دراسات الحالة القطرية المتعلقة بآفاق وتحديات المفاوضات التجارية بشأن السلع والخدمات البيئية، ويجري حالياً تجميعها في دراسة متخصصة بعنوان "السلع والخدمات البيئية في أمريكا الوسطى وكوبا والجمهورية الدومينيكية: السياق الدولي والتجارب الوطنية".

٤٨- وواصلت الأمانة تقديم المساعدة للبلدان النامية في مجال بناء القدرات المتعلقة بجولة مفاوضات الدوحة بشأن السلع والخدمات البيئية، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات استشارية، وتقديم الدعم في المفاوضات وجلسات المعلومات التقنية المتصلة بها، بغية زيادة الوعي بالتأثيرات التجارية والإنمائية في هذه المجالات.

٤٩- وتم في حلقات عمل نُظمت في بانكوك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، شرح الإسهامات المحتملة لتحرير السلع والخدمات البيئية، بما في ذلك السلع والخدمات المتعلقة بالزراعة العضوية، في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتعزيز التفاهم فيما بين واضعي السياسات.

٥٠- وشارك الأونكتاد في الاجتماع السادس لفرقة العمل الدولية المعنية بالتوحيد والمعادلة في الزراعة العضوية^(٤) (ستكهولم، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦)، الذي حضرته طائفة كبيرة من الجهات صاحبة المصلحة. واستندت المناقشات التي دارت في الاجتماع إلى منشور الأونكتاد المتعلق باستراتيجية فرقة العمل الدولية بشأن الحلول المتصلة بتنسيق التنظيم الدولي للزراعة العضوية. وهناك منشور آخر بعنوان "ورقات معلومات أساسية لفرقة العمل الدولية المعنية بالتوحيد والمعادلة في الزراعة العضوية" (UNCTAD/DITC/TED/2007/1)، يسعى إلى تحديد الحلول للتحديات التجارية الدولية الناشئة عن المعايير العامة والخاصة والأنظمة المتعددة المعمول بها على نطاق العالم في مجال الزراعة العضوية. وكان من المزمع عقد الاجتماع السابع لفرقة العمل الدولية في بالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٥١- وواصل مشروع فرقة العمل المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية، المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد والمعنون "تعزيز فرص إنتاج وتجارة المنتجات الزراعية العضوية في شرق أفريقيا"، الإسهام في التنمية الريفية المستدامة والأمن الغذائي والحد من الفقر، عن طريق تعزيز إنتاج وتصدير المنتجات الزراعية العضوية، فضلاً

(٤) لمواجهة الصعوبات التجارية الناجمة عن كثرة الأنظمة والمعايير الخاصة بالمنتجات العضوية، اشترك الأونكتاد مع منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية في إنشاء فرقة العمل الدولية المعنية بالتوحيد والمعادلة في الزراعة العضوية، في شباط/فبراير ٢٠٠٢، وهذه الفرقة هي محفل مفتوح للحوار بين أصحاب المصلحة.

عن إسهامه في التعاون الإقليمي في هذا القطاع. ونُظمت عدة حلقات عمل، بما في ذلك مؤتمر الزراعة العضوية في شرق أفريقيا: إطلاق العنان لإمكانيات الزراعة العضوية (دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٧)، وقد وفّرت تلك الحلقات الأساس لوضع معيار لمنتجات الزراعة العضوية في شرق أفريقيا (أول معيار إقليمي للزراعة العضوية في العالم النامي) وإعلان رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة إطلاقه في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٧. ويتوقع أن يؤدي هذا المعيار إلى تعزيز التجارة العضوية وتنمية الأسواق في المنطقة. وتتضمن الوثائق المنشورة ما يلي: "عرض عام للحالة الراهنة للزراعة العضوية في كينيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وفرص التنسيق الإقليمي" (UNCTAD/DITC/TED/2005/16)، و"أفضل الممارسات فيما يتعلق بسياسات الزراعة العضوية: ما يمكن أن تفعله البلدان النامية لتعزيز قطاع الزراعة العضوية" (UNCTAD/DITC/TED/2007/3).

٥٢ - ونظمت فرقة العمل المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية، بالتعاون مع وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة ومركز التجارة الدولية، جلسة إعلامية في لندن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بغية تسليط الضوء على تأثيرات الحظر المقترح فرضه على دخول المنتجات العضوية المنقولة جواً من البلدان النامية إلى المملكة المتحدة. وتمخضت الجلسة عن صدور بيان مشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يبين الاستخدام المنخفض للطاقة في الإنتاج الزراعي العضوي في البلدان النامية. كما نظمت فرقة العمل الندوة الدولية المتعلقة بالمتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق: تحويل التحديات إلى فرص، التي عُقدت في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ لمناقشة التحديات وفرص الوصول إلى الأسواق التي تتيحها للبلدان النامية المعايير البيئية والمتطلبات التقنية المتعلقة بالزراعة العضوية والسلع الكهربائية والإلكترونية.

٥٣ - وواصلت الأمانة عملها المتعلق بالجوانب التجارية والإغائية للمعارف التقليدية بنشر "تحليل لخيارات تنفيذ شروط كشف المنشأ في تطبيقات الملكية الفكرية" (UNCTAD/DITC/TED/2005/14). وقد ساهم التحليل في المناقشات الدولية الخاصة بالعلاقة بين جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة واتفاقية التنوع البيولوجي. كما شاركت الأمانة في العديد من المحافل، بما في ذلك الأفرقة العاملة التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة التجارة العالمية، وقدمت إليها معلومات تحليلية عن وضع صك قانوني دولي يتعلق بالوصول إلى المعارف التقليدية وتقاسم فوائدها بصورة منصفة. وقد ساعدت هذه المحافل في تعزيز إشاعة الوعي على نطاق أوسع بالآثار التجارية والإغائية لهذه المعارف.

٥٤ - وقامت مبادرة التجارة البيولوجية "BioTrade" التي تشجع التجارة والاستثمار في المنتجات والخدمات القائمة على التنوع البيولوجي في البلدان النامية لتعزيز التنمية المستدامة، بدعم البرامج الوطنية للتجارة البيولوجية في كثير من البلدان، بالإضافة إلى دعم البرامج الإقليمية في منطقتي الأمازون والأنديز. ونظمت أيضاً حلقات عمل لتنفيذ أنشطة التجارة البيولوجية على المستويين الوطني والإقليمي. ودرست المبادرة إمكانيات وضع آلية تحقق/تصديق للتجارة البيولوجية، وتمخضت هذه الدراسة عن تطوير إطار تمكين أُطلق عليه اتحاد أخلاقيات التجارة البيولوجية. وقدم برنامج تيسير التجارة البيولوجية المساعدة للبلدان النامية فيما يتعلق بقضايا محددة في مجال التجارة والاستثمار لاستكمال عمل البرامج الوطنية والإقليمية للتجارة البيولوجية. وقام البرنامج بدعم سلاسل القيمة لمنتجات وخدمات التنوع البيولوجي. وأدت حلقة عمل نظمت بشأن التنوع البيولوجي والاقتصاد السوقي العالمي (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦) إلى حفز إنشاء شبكة غير رسمية للمنظمات المعنية بالاتفاقيات المتصلة بالتنوع

البيولوجي، وسوف تقوم هذه الشبكة بتناول القضايا المتعلقة بإشراك القطاع الخاص، وتدابير منح الحوافز، والتجارة الدولية.

٥٥ - وقامت مبادرة الأونكتاد للوقود الأحيائي بتكثيف أنشطتها في عام ٢٠٠٧ استجابةً للاهتمام الكبير الذي أبدته البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء بهذه المسألة الناشئة. وتضمنت الأنشطة ما يلي: إجراء دراسات تقنية عن بعض أكثر القضايا حساسية في النقاش الدائر بشأن الوقود الأحيائي؛ وعقد اجتماعات حكومية دولية وفّرت محفلاً يناقش، على وجه الخصوص، البعد التجاري والإثمائي لأسواق الوقود الأحيائي الناشئة؛ وإجراء تقييم متعمق لآفاق الوقود الأحيائي في أحد البلدان النامية (غواتيمالا)؛ والمشاركة في عدد كبير من الاجتماعات والمبادرات التي نظمتها مؤسسات في إطار منظومة الأمم المتحدة، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية والدوائر الأكاديمية. وتساعد هذه الأنشطة على معالجة القضايا في قطاع ينطوي على إمكانيات إنمائية واضحة للمساهمة في إبطاء عملية الاحترار العالمي وتعزيز أمن الطاقة، فضلاً عن احتمال إتاحتها فرصاً لتنويع الإنتاج الزراعي وزيادة الدخل في الريف. وفي الوقت ذاته، تنطوي زيادة إنتاج واستعمال الوقود الأحيائي على بعض المخاطر المتعلقة بتحويل استغلال الأراضي، والأمن الغذائي، والحفاظ على التنوع الأحيائي، واستخدام المياه ومشاركة صغار المزارعين في السوق. ونظم الأونكتاد في البرازيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بالاشتراك مع وكالة تخطيط الطاقة التابعة لوزارة التعدين والطاقة في البرازيل، اجتماعاً تمهيدياً للأونكتاد الثاني عشر بعنوان "الوقود الأحيائي: خيار لاقتصاد تقل فيه كثافة إنتاج الكربون"، لمناقشة البعد التجاري والإثمائي لتغير المناخ، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بسوق الوقود الأحيائي.

ثامناً - تقييم

٥٦ - إن الأنشطة التي اضطلعت بها أمانة الأونكتاد استجابةً للاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها التي اعتمدها لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية منذ الأونكتاد الحادي عشر قد أدت إلى توسيع وتعميق الجهود المتواصلة الرامية إلى توفير رصيد من المعرفة والمهارات في البلدان النامية (لا سيما أقل البلدان نمواً)، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال استخدام التجارة كأداة لتحقيق النمو والتحول والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتم تعزيز المجموعة الكبيرة من البحوث وقواعد البيانات واستنتاجات السياسات العامة المتوفرة بشأن عدد كبير من المواضيع التجارية والمواضيع المتصلة بالتجارة؛ وقُدّم الدعم للمداولات الحكومية الدولية ولتحقيق توافق الآراء المتعلق بهذه المواضيع في إطار كل من الأونكتاد والمحافل الأخرى؛ وقُدّمت المعلومات والمساعدة على بناء القدرات لصانعي السياسات والمفاوضين وغيرهم من أصحاب المصلحة، وأدى ذلك إلى إرساء الأسس لوضع السياسات وإجراء المفاوضات بطريقة أكثر استنارة ومراعاة لمصالح الفقراء وملاءمة للتنمية. ونُفذت هذه الأنشطة في كثير من الأحيان بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، والحكومات الوطنية والهيئات الإقليمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني وغيره من الهيئات. كما شارك موظفو الأونكتاد، باعتبارهم أهل خبرة، في طائفة واسعة من الاجتماعات التي نظمتها كيانات أخرى، وساعدوا بالتالي في تقاسم معارف الأونكتاد المتراكمة المتعلقة باستخدام التجارة كمحرك للنمو والتنمية، وقاموا بترويج مبادراته في أوساط واضعي السياسات والفنيين والخبراء والجهات المانحة. وعززت هذه الأنشطة تنفيذ توافق آراء ساو باولو فيما يتعلق بالنظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية.

٥٧- وتحظى برامج الأونكتاد بالدعم المالي المقدم من البلدان المتقدمة والبلدان النامية والمؤسسات المانحة، وقد كان هذا الدعم مفيداً في تعزيز وتوسيع ما للأونكتاد من تأثير في البلدان والمناطق. وتعرب الأمانة بامتنان عن تقديرها لهذه المساهمات. ولقد حظيت أنشطة الأمانة بتقييم إيجابي في استبيانات التقييم التي وزعت خلال الاجتماعات، وكذلك في عمليات التقييم الخارجي الأخيرة. وتقوم الأمانة بإجراء عمليات تقييم ذاتي لأدائها بغية تحسين الخدمات وتحسين تأثيرها. ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن الطلبات المقدمة للحصول على مساعدة محددة المهدف في مجال التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية لا تزال تتجاوز المساعدة التي يستطيع الأونكتاد تقديمها في حدود موارده المتاحة. وعليه، فإن قيام الجهات المانحة بتقديم المساعدة المالية للمشاريع القائمة والجديدة جوهرية لتعزيز قدرة الأونكتاد على الاستجابة وتلبية الاحتياجات والطلبات المتزايدة في الوقت المناسب وبصورة مستدامة وبالمستوى الملائم. وتقتضي المتابعة على الصعد الدولي والإقليمي والوطني قيام لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية بتحديد خيارات توجيهية ذات منحى عملي أكبر وممارسات فضلى فيما يتعلق باستخدام التجارة كمحرك للنمو والتنمية والحد من الفقر. وأخيراً، بذلت الأمانة جهوداً كبيرة في عام ٢٠٠٧ لدعم المداوالات الحكومية الدولية والأعمال التحضيرية للأونكتاد الثاني عشر.

- - - - -